كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

السياسة التشريعية في مجال القوانين الاقتصادية المصرية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠٠٧)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أيمن عبد المرضي عبد الجيد حسين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د / السيد عطية عبد الواحد رئيساً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / حسن عبد الحميد محمود مشرفاً وعضواً

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / محمد إبراهيم محمود الشافعي مشرفاً وعضواً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ. د / السيد عبد الحميد فودة عضواً

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة بنها

١٤٣٥هـ- ٢٠١٤ م

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث: أيمن عبد المرضي عبد الجيد حسين

اسم الرسالة: السياسة التشريعية في مجال القوانين الاقتصادية المصرية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠٠٧)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: فلسفة القانون وتاريخه.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ١٩٩٨

سنة الـــمنح: ٢٠١٤

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: أيمن عبد المرضي عبد الجيد حسين

اسم الرسالة: السياسة التشريعية في مجال القوانين الاقتصادية المصرية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠٠٧)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د / السيد عطية عبد الواحد رئيساً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / حسن عبد الحميد محمود مشرفاً وعضواً

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / محمد إبراهيم محمود الشافعي مشرفاً وعضواً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ. د / السيد عبد الحميد فودة عضواً

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ

نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

النمل (19)

إهـــداء

إلى حبيبنا ورسولنا محمد سيد الأولين والآخرين ﷺ ...

إلى روح والدي الغالي وقدوتي الذي لم يدخر جهدا فى رعايتي وتوجيهي وتذليل الصعاب أمامي صغيرا وكبيرا ، فكان رحمه الله يأمل أن يراني رجل من رجال القانون وها قد تحقق ما تمنى .

إلى والدتي الغالية التي بفضل دعائها وصلت إلى هذا المقام الكريم.

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء ....

إلى شقيقي الغالي ....

إلى أشقائي الأعزاء ....

إلى وطني الغالي مصر ....

إلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث إلى النور .

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل حمد الشاكرين العابدين ، واشكره جل فى علاه على أن يسر لي بفضله سبل العلم والمعرفة والإطـلاع ، ومنحنـى مـن فضله السبيل لإنجاز هذا البحث العلمي .

وأنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بوافر الشكر وعظـيم الامتنـان إلى كل من أستاذي الجليل معالي **الأستاذ الدكتور / حسن عبـد الحميـد محمود** ،وأستاذي الجليل معالي **الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم الشافعي** على تفضلهما بالإشراف على هذا البحث ، فلم يقصرا جهداً في تـوجيهي وإرشادي ، وتقديم نصائحهما القيمة التي مكنتني من إخراج هذا البحـث ، في تواضع مشكور، وإخلاص محمود .

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل **معالي الأستاذ الدكتور / السيد عطيـة عبـد الواحـد،** أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمسً، علـى تفضل سيادته بقبول رئاسة لجنة الحكم والمناقشة لهذا البحث على الـرغم من كثرة مشاغل سيادته ووقته الثمين فإليه أتقدم بوافر الشكر وبالغ التقدير.

كذلك أتقدم بخالص شكري وعظيم امتنـاني إلـى معـالي الأسـتاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فودة، أستاذ فلسفة القـانون وتاريخـه – كليـة الحقوق – جامعة بنها، على تفضل سيادته بقبول المشاركة في مناقشة هـذا البحث على الرغم من كثرة مشاغل سيادته ووقته الثمـين ، فقـد غمرنـي بفضله وكرمه بقبول هذا المشاركة ، فإليه أتقدم بخالص شكري وتقديري .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .....

الباحث

مقدمة

الحمد لله المتصف بصفات الكمال، المنعوت بنعوت الجلال والجمال رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين... وبعد:-

أولا: موضوع الدراسة:

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومازلت هذه القضية تحتل أهمية كبرى فى الدول النامية، باعتبارها الخيار الرئيسى والوحيد أمام هذه الدول للتحرر من أسر التخلف الاقتصادى.

ومن هذا المنطلق جعلت الدول النامية من "التنمية الاقتصادية" قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، ولقد تباينت تلك الدول فى الاستراتيجية التى وضعتها لخوض تلك المعركة، بحيث مارست هذه الدول تجارب ومناهج اقتصادية متعددة ومختلفة، بهدف الوصول إلى الاستراتيجية المثلى، التى تكفل تحقيق الطموحات الاقتصادية لهذه الدول.

وكانت مصر من تلك الدول التى خاضت غمار هذه التجارب الاقتصادية، فمر الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن بتقلبات شديدة، تغيرت فيها السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية الاقتصادية، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

فالاقتصاد المصرى فى تحول دائم ومستمر، منذ منتصف القرن الماضى إلى الآن، وذلك بسبب التغيرات الاجتماعية الداخلية أو بسبب التأثيرات الدولية.

ودراسة القوانين الاقتصادية فى الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى الان، لم تتناولها دراسة مستقلة بالفحص والتمحيص، وخصوصا فى العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية التى هى موضوع بحثنا.

وسيتناول موضوع دراستنا السياسة التشريعية من خلال القوانين الاقتصادية، التى صدرت فى كل حقبة خلال فترة نصف القرن الماضى، والتى تمثل كل منها طيفا سياسيا واقتصاديا مختلفا عن سابقه.

وسنقوم بإلقاء الضوء فى موضوع الدراسة، على أولى تلك المراحل التى تبدأ منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وإعلان مبادئها ودخول مصر بتلك الثورة مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، تحول فيها النظام السياسى للبلاد من النظام الملكى للنظام الجمهورى، وما استتبع ذلك من تحول فى الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادى، وانتهاج سياسة اقتصادية وتشريعية، تتلاءم مع تلك المتغيرات الجديدة فى البلاد التى بدأت بوضع دستور ١٩٥٦، الذى اعتنق فلسفة اقتصادية قائمة على تبنى النظام الاقتصادى "المختلط"، وما ترتب على ذلك من استخدام سياسة تشريعية اقتصادية أفرزت العديد من التشريعات الاقتصادية، التى اتجهت نحو ترجمة هذا الهدف، وكان أبرزها القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس البحرية، وما تلا ذلك من أحداث سياسية ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادى، كان أهمها العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، الذى دفع الدولة إلى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على أسلوب "التمصير " للمؤسسات الأجنبية الاقتصادية فى مصر بداية من عام ١٩٥٧.

ثم نتعرض بعد ذلك لمرحلة مهمة من مراحل التحول فى الاقتصاد المصرى، وهى مرحلة" تطبيق النظام الاقتصادى الاشتراكى، الذى بدأ تطبيقه عام ١٩٦١، حيث سنلقى الضوء على فلسفة هذا التغيير، ونتعرض بالتحليل لأهم الأدوات التشريعية التى استخدمتها السياسة التشريعية الاقتصادية لأحداث هذا التغيير.

ونرصد بعد ذلك للتغيير الذى بدأ يطرأ على أداء السياسة الاقتصادية، وخاصة بعد عام ١٩٦٧، حيث ألقى الوضع السياسى فى البلاد نتيجة عدوان ١٩٦٧ بظلاله على الوضع الاقتصادى، وكان من أهم العوامل الرئيسية التى دفعت السياسة الاقتصادية، نحو التخلى شيئا فشيئا عن النظام الاقتصادى

الاشتراكى، تمهيدا لتبنى فلسفة اقتصادية جديدة، وما استتبع ذلك التحول من تأثير على السياسة التشريعية الاقتصادية، التى استخدمت بعض أدواتها التشريعية لتحقيق ذلك، ثم نقوم بعد ذلك بعرض تحليلى تقيمى لأداء السياسة التشريعية خلال تلك الفترة.

ونقوم بعد ذلك بالقاء الضوء على تغيير مهم حدث فى الفلسفة الاقتصادية المصرية بداية من عام ١٩٧٤، اتجهت من خلاله السياسة الاقتصادية للدولة إلى تطبيق سياسة "الانفتاح الاقتصادى"، حيث سنلقى الضوء على أهم الأسباب التى دفعت الدولة لتبنى هذه السياسة، وتأثير ذلك التحول على السياسة التشريعية الاقتصادية، وأهم الأدوات التشريعية التى استخدمتها تلك السياسة لترجمة هذا التحول، والتى كان من أهمها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، ثم نقوم بعد ذلك بعرض تحليلى تقيمى لأداء السياسة التشريعية خلال تلك الفترة.

ثم نتعرض لمرحلة أخرى مهمة من مراحل التغيير فى الفلسفة الاقتصادية المصرية بدأت عام ١٩٩١، وارتبطت ببعض المتغييرات السياسية على الساحة الدولية، والتى كان من أبرازها "انهيار الاتحاد السوفيتى" وانتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تقود العالم بشكل منفرد، وما ترتب على ذلك من انتشار ظاهرة "العولمة" وخاصة العولمة بالفهوم الاقتصادى، والتى تعنى تطبيق النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على تبنى "آليات اقتصاد السوق الحر"، ولم تكن مصر بمعزل عن تلك التطورات التى حدثت على الساحة الدولية، حيث تأثرت بها باعتبارها جزء من هذا العالم، وكان من أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك، انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥.

كما ارتبط التغيير فى الفلسفة الاقتصادية المصرية كذلك فى تلك الفترة، ببعض الأسباب الاقتصادية الداخلية، والتى جاء فى مقدمتها مشكلة الديون (الخارجية والداخلية)، والعجز المزمن فى الميزانية العامة للدولة، وغيرها من الأسباب التى دفعت الحكومة المصرية للاتفاق مع كل من البنك

الدولى وصندوق النقد الدولى، على تطبيق برنامج "الإصلاح الاقتصادى" بداية من عام ١٩٩١، وما استتبع ذلك من تبنى سياسة اقتصادية تقوم على تطبيق "آليات اقتصاد السوق الحر"، وما نتج عن ذلك من تطبيق لسياسة "الخصخصة" لشركات القطاع العام، التى تعد من أهم نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وما ترتب على ذلك من تغيير فى اتجاهات السياسة التشريعية الاقتصادية، واستخدامها لأدوات تشريعية تهدف إلى وضع قواعد تتفق و"اقتصاد السوق الحر"، والتى كان من أهمها القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان شركات وهيئات القطاع العام.

ثم نقوم بعد ذلك بعرض تحليلى تقييمى للسياسة التشريعية الاقتصادية خلال تلك الفترة، متضمنا تحليلا لأهم الظواهر الاقتصادية، التى ظهرت خلال تلك الفترة، وهى ظاهرة "الخصخصة" التى تمت لشركات القطاع العام.

وأخيرا نتعرض لمسألة التعديلات الدستورية التى أجريت على دستور ١٩٧١ عام ٢٠٠٧، والتى بمقتضاها تم حذف ٣٤ مادة من مواد الدستور، منها ١١ مادة كانت تمثل التوجه الاشتراكى فى الدستور، والتى باتت تتناقض مع الواقع الاقتصادى المعاصر لها، الذى يقوم على تطبيق آليات السوق الحر.

ثم نتعرض أخيرا بالتحليل لتقييم هذه التعديلات الدستورية التى تمت على دستور ١٩٧١.

ثانيا: مشكلة البحث:

تعد السياسة التشريعية الاقتصادية من أهم الأدوات التى تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطنى، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة.

ولقد استخدمت السياسة التشريعية للدولة خلال تلك الفترة محل الدراسة (١٩٥٢ – ٢٠٠٧)، العديد من أدواتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المطبقة فى كل مرحلة زمنية من مراحل الدراسة.

وهنا يثور تساؤل رئيسى حول دور أدوات السياسة التشريعية الاقتصادية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة، فى تحقيق تلك الأهداف، فهل

تمكنت السياسة التشريعية الاقتصادية من خلال أدواتها المستخدمة، من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنوطة بها فى كل مرحلة من مراحل الدراسة ؟.

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسى أسئلة فرعية أخرى، تدور وتتمحور الدراسة (شكلا وموضوعا وتحليلا) فى الإجابة عليها؛ ومنها على سبيل المثال:

- ماهية السياسة التشريعية الاقتصادية وأهدافها ؟
- ما هى المراحل التى مرت بها السياسة التشريعية الاقتصادية فى تطورها ؟
- ما هى علاقة السياسة الاقتصادية بالسياسة التشريعية الاقتصادية ؟
- ما هى أدوات السياسة التشريعية الاقتصادية المستخدمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ؟
- إلى أى مدى استطاعت السياسة التشريعية الاقتصادية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فى كل مرحلة من مراحل الدراسة، بالكفاءة والفعالية المطلوبة ؟
- ما هى آثار الإصلاح الاقتصادى فى مصر على السياسة التشريعية ؟

وتلك الإشكاليات هى ما نحاول الوصول إلى الإجابة عنه من خلال دراستنا، التى تطرح العديد من الفرضيات فى كل مرحلة من مراحل الدراسة، والتى سنقوم بتحليلها لمعرفة أسبابها وجوانب القصور فيها؛ حيث إنه لا يمكن تطبيق السياسة الاقتصادية إلا من خلال سياسة تشريعية واضحة، فالقانون هو أداة لوضع الرؤى الاقتصادية موضع التنفيذ، كما أنه أداة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك؛ فإنه يجب أن تتفق وتنسجم السياسة الاقتصادية، مع السياسة التشريعية الاقتصادية من حيث الهدف، باعتبار أن السياسة التشريعية تمثل الأداة، التى يمكن من خلالها ترجمة ما تسعى إليه السياسة الاقتصادية من أهداف، فى صورة قواعد تشريعية قابلة للتطبيق الفعلى، وبالتالى فإن أى تناقض فى الاتجاه بين السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية الاقتصادية، سيترتب عليه كذلك تناقض فى الأدوات التشريعية المستخدمة لترجمة أهداف

السياسة الاقتصادية، ويؤدى ذلك بالتبعية إلى عدم تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب.

ثالثا: أهمية الدراسة:

كما تأتى أهمية هذه الدراسة، فى أنها تفحص السياسة التشريعية الاقتصادية للدولة فى مجال القوانين الاقتصادية، التى صدرت خلال فترة نصف القرن الماضي، كما تستعرض بالرصد والتحليل لفلسفة هذه السياسة التشريعة، وما طرأ عليها من تغيير وتطور فى كل مرحلة من مراحلها، وكذلك التحليل النقدى المعمق لأهم التشريعات الاقتصادية الصادرة فى كل مرحلة من مراحل الدراسة منذ عام ١٩٥٢، والتى شهدت تحوالات عديدة فى الفلسفة الاقتصادية للدولة، طبقت من خلالها أهم ثلاثة أشكال للأنظمة الاقتصادية التى عرفها الاقتصاد المعاصر، بداية من الاقتصاد المختلط الذى طبق فى مصر خلال الفترة من عام (١٩٥٧ – ١٩٦٠)، والذى تقاسمت فيه الدولة مع القطاع الخاص النشاط الاقتصادى، ثم النظام الاقتصادى الاشتراكى الذى تم تطبيقه خلال الفترة من (١٩٦١– ١٩٧١)، والذى لعبت فيه الدولة الدور الرئيسى فى النشاط الاقتصادى من خلال (القطاع العام)، ثم النمط الاقتصادى الرأسمالى الذى طبق على مرحلتين: المرحلة الأولى منه قامت على تطبيق سياسة " الانفتاح الاقتصادى"، والذى منح القطاع الخاص دورًا كبير فى النشاط الاقتصادى، بجانب دور للقطاع العام، وذلك خلال الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٩٠)، وقامت المرحلة الثانية منه على الاعتماد بشكل كامل ورئيسى على سياسات "اقتصاد السوق"، والتخلص من إرث القطاع العام وانتهاء دوره فى الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق سياسة الخصخصة لشركات القطاع العام، التى تمت خلال المرحلة الأخيرة من مراحل الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٧).

كما تاتى أهمية هذه الدراسة كذلك، فى أنها تناقش إشكالية ما إذا كانت السياسة التشريعية الاقتصادية، وأداوتها التشريعية المستخدمة فى كل مرحلة، قد أخذت فى الاعتبار بعض المسائل التى كان يتعين النظر اليها مثل (مسألة

وضوح الرؤى الاقتصادية) لكل مرحلة من المراحل التى مر بها الاقتصاد المصرى، حيث إنه من الطبيعى أن تجمع كل مرحلة من تلك المراحل، بين القديم المعرض للزوال من ناحية، والجديد الذى يبحث عن أرضية جديدة من ناحية أخرى، وفى هذا الواقع الانتقالى الذى يجمع بين هذا وذاك، لابد من توافر أكبر قدر من وضوح الرؤية، والتأكيد على أن السماح بالإبقاء على القديم ليس أمرا مؤقتا بسبيله إلى الزوال.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة، فى أنها تناقش مسألة ما إذا كانت السياسة التشريعية الاقتصادية، والتشريعات الاقتصادية المصاحبة لها فى كل مرحلة من مراحل الدراسة، قد قامت بإجراء التعديلات المؤسسية اللازمة للنظام أو المرحلة الجديدة أم لا ؟.

فكل مرحلة انتقالية لابد أن تتوافر لها الظروف المناسبة، لبروز قوى التجديد والتغيير، ولن يكون ذلك إلا بالإعداد والتنظيم لمواجهة احتياجات المرحلة الجديدة، خاصة أن التحول من نظام اقتصادى لآخر، يستلزم تحولا موازيا فى الهيكل المؤسسى الذى يدير عملية التحول فى كل مرحلة من مراحله.

رابعا: أسباب اختيار هذا الموضوع:

- قلة الدراسات التى تناولت هذا الموضوع، وكمساهمة متواضعة منى رأيت أن أكتب فى هذا الموضوع.
- أهمية الموضوع: لأن السياسة التشريعية فى المجال الاقتصادى تستمد أهميتها من أدواتها التى تستخدمها لترجمة أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، بما يحقق أهداف السياسة العامة للدولة.
- المرحلة الصعبة التى يمر بها الاقتصاد المصرى، والتى تنعكس حتما على السياسة التشريعية الاقتصادية.

- أسباب اختيار الفترة (١٩٥٢- ٢٠٠٧):

يرجع سبب اختيارنا لهذه الفترة (١٩٥٢ - ٢٠٠٧) وقصر الدراسة عليها تحديدا، لأن هذه الفترة شهدت تحولات عديدة فى الفلسفة

الاقتصادية المصرية تبنت خلالها كافة الأنظمة الاقتصادية بدءا من النظام الاقتصادى المختلط الفترة من "١٩٥٧ / ١٩٦٠"، والنظام الاقتصادى الاشتراكى الفترة من "١٩٦١/١٩٧١"، والنظام الاقتصادى الرأسمالى ذى التوجه الانفتاحى الفترة ١٩٧٤/١٩٩٠"، والنظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على تطبيق اليات السوق الحر الفترة " ١٩٩١/٢٠٠٧ " حتى نهاية الدراسة، وبالتالى استغرقت هذه الفترة كافة التجارب التى مر بها الاقتصاد المصرى، وهو ما سمح لنا بتقييم كل حقبة على حدة.

خامسا: صعوبات البحث:

تأتى فى مقدمة الصعوبات إلى واجهتنا فى إنجاز هذا البحث قلة وندرة المصادر التى تولى هذا الموضوع اهتماما وتتناوله بالفحص والدراسة، كما تأتى المراجع التى تتناول بعض جوانب هذا البحث متشابهة فى عرضها لهذا الجانب إلى حد كبير.

سادسا: منهج الدراسة:

المنهج التحليلى:

تتبع الدراسة المنهج التحليلى فى تحليل أهم التشريعات الاقتصادية التى استخدمتها السياسة التشريعية فى كل مرحلة من مراحل الدراسة، من أجل معرفة مدى نجاحها فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، التى تبنتها الدولة فى كل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك البحث عن معالجة الثغرات والعيوب التى اعترت تلك التشريعات، وكيفية ملء الفراغ التشريعى الناجم عن غياب التشريعات المنظمة لكل مسألة من مسائل الدراسة.

المنهج الوصفى:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى الذى يحاول وصف وتقييم السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية الاقتصادية فى كل مرحلة من مراحل الدارسة وتقييم أدواتهما المستخدمة، ودراسة العلاقة بينهما ومعرفة المشكلات التى اعترضت كل منهما فى كل فترة من فترات الدراسة.

سابعاً: خطة الدراسة :

سيتم تناول موضوع الدراسة من خلال تقسيمها الى بأبين يسبقهما فصل تمهيدى ، ويعقبهما خاتمة ، وذلك على النحو التالى :-

فصل تمهيدى : السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية

الباب الأول : تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادية من النظام الاشتراكى إلى الانفتاح الاقتصادى الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٩٠)

ويشمل :-

الفصل الأول : تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية

الفصل الثانى : عصر التاميم وتطبيق النظام الاقتصادى الاشتراكى الفترة (١٩٦١ – ١٩٧١)

الفصل الثالث : التوجه نحو الانفتاح الاقتصادى الفترة (١٩٧٤ – ١٩٩٠)

الباب الثانى : التوجه لاقتصاد السوق الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

ويشمل :-

الفصل الأول : السياسة الاقتصادية و السياسة التشريعية الاقتصادية والتوجه لاقتصاد السوق (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

الفصل الثانى : تقييم ادوات السياسة التشريعية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩١ –٢٠٠٧)

الفصل الثالث : تعديل دستور ١٩٧١ والغاء المواد ذات التوجه الأقتصادى الأشتراكى

الخاتمة : نتناول فيها النتائج والتوصيات